السياسة الاجتماعية في إسرائيل

اسم الكتاب: دولة مهملة، دولة حريصة (السياسة الاجتماعية في إسرائيل ١٩٨٥-٢٠٠٨)

المحرران: إيرز تسفاديا وحنه كاتس

الناشر: ريسلينغ، ٢٠١٠

ما هي شخصية السياسة الاجتماعية-الاقتصادية لدولة إسرائيل؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال على الرغم من أن هذه السياسة تؤثر في أفراد كثيرين بل في كل فرد، كما يؤكد المحرران. ومع ذلك فإن هذا الكتاب يحاول أن يقدم جوابًا عن هذا السؤال من خلال مصطلحين يبدوان متناقضين في الظاهر هما الإهمال والحرص أو الإشراف، وذلك من خلال تحليل هذه السياسة بدءًا من سنوات الثمانين في القرن العشرين الفائت، والتي شهدت بداية ما يسمى بـ "الإصلاحات الاقتصادية"، وانتهاء بسنة ٢٠٠٨ التي شهدت أزمة اقتصادية عالمية انعكست على إسرائيل وسياستها الاقتصادية-الاجتماعية.

يضم الكتاب ١٧ مداخلة ضمن المحور المذكور، وتتعامل مع السياسة الاجتماعية-الاقتصادية من جوانب متعددة، وهي موزعة على أربعة أبواب: الباب الأول يتعلق بتعريف سياسة الإهمال والحرص أو الإشراف، ويتطرق الباب الثاني إلى تقنيات السلطة الرامية إلى تكريس الإهمال أو الحرص، ويتناول الباب الثالث الخطاب المتعلق بساسة الإهمال والحرص، أمّا الباب الرابع فيتناول كل ما هو قائم في الساحة الخلفية للمجتمع.

ومحررا هذا الكتاب هما الدكتور حنه كاتس، أستاذة في قسم الإدارة والسياسة العامة وفي قسم الشؤون الاجتماعية في كلية سابير، والدكتور إيرز تسفاديا، وهو أيضًا أستاذ كبير في قسم الإدارة والسياسة العامة في كلية سابير، وناشط في منظمات تعمل في مجال التغيير الاجتماعي.

جهاز الصحة في إسرائيل

اسم الكتاب: جهاز الصحة في إسرائيل

المؤلفون: غابي بن نون، إسحق برلوفيتس، مردخاي شاني

الناشر: عام عوفيد، ٢٠١٠

عدد الصفحات: ٥٧٢ صفحة

يعتبر هذا الكتاب أشمل بحث صدر حتى الآن حول جهاز الصحة في إسرائيل، وهو يتناول أنماط العمل الرئيسة لهذا الجهاز منذ تأسيسه وحتى الفترة الراهنة. ويضم الكتاب، من جملة أمور أخرى، عرضًا للمبنى التنظيمي لجهاز الصحة الإسرائيلي والخدمات التي يقدمها، وكذلك الجوانب الاقتصادية المرتبطة بعمله. كما أنه يعقد مقارنة بين جهاز الصحة في إسرائيل وأجهزة صحة في دول أخرى.

ومؤلفو الكتاب هم ثلاثة من كبار المسؤولين في الجهاز. فالأول البروفسور غابي بن نون هو خبير عالمي في إدارة أجهزة الصحة والرفاه ومن خريجي الجامعات الأميركية، وشغل منصب نائب المدير العام لوزارة الصحة الإسرائيلية حتى سنة ٢٠٠٨ ثم أصبح محاضرًا كبيرًا في جامعة بن غوريون في بئر السبع.

وخلال إشغاله وظيفته الرسمية في وزارة الصحة كان من الذين صاغوا قانون التأمين الصحي الحكومي المعمول به في إسرائيل. والثاني الدكتور إسحق برلوفيتس هو طبيب متخصص في طب الأطفال وشغل بين السنوات ١٩٩٣– ٢٠٠٠ وظيفة رئيس مديرية الطب في وزارة الصحة، وبين السنوات ٢٠٠٠– ٢٠٠٦ كان نائبًا أول للمدير العام في الوزارة، ومنذ سنة ٢٠٠٦ فإنه يتولى إدارة مستشفى وولفسون في حولون. أمّا الثالث فإنه البروفسور مردخاي شاني، الذي شغل لمدة ٣٣ سنة وظيفة المدير العام لمستشفى شيبا في تل أبيب، وخلال هذه الفترة تولى مرتين منصب المدير العام لوزارة الصحة. وفي سنة ٢٠٠٥ أسس مدرسة الصحة العامة في جامعة تل أبيب وتولى رئاستها حتى سنة ٢٠٠٨، وفي سنة ٢٠٠٩ حاز على «جائزة إسرائيل».

السجن كساحة خلفية للمجتمع في إسرائيل

اسم الكتاب: سجن النساء– الساحة الخلفية للمجتمع في إسرائيل
المؤلفان: غيلا حين وتومر عينات
الناشر: ريسلينغ، ٢٠١٠

هذا الكتاب يعرض ويحلل نتائج بحث أنثروبولوجي جرى بين السنوات ٢٠٠٦– ٢٠١٠ في سجن «نفي ترتسا» وهو السجن الوحيد للنساء في إسرائيل. وكان الهدف من هذا البحث غير المسبوق هو وصف العالم الثقافي للسجينات ومحاولة معايشة تجربة السجن من وجهة نظرهن.

وقد أسفر وصف التجارب والمعايشات المتعددة للسجينات عن قيام المؤلفين بطرح أسئلة متنوعة تتعلق بمجالات الحياة المركزية داخل جدران السجن، على غرار: ما هو جوهر العلاقة القائمة بين السجينات أنفسهن على اختلاف انتماءاتهن العمرية والقومية والدينية من جهة، وجوهر العلاقة بينهن وبين طاقم السجن نفسه من جهة أخرى؟ هل ثمة علاقات جنسية مثلية بين السجينات وما هي دوافعها في حال وجودها؟ هل تشكل غرف السجن بديلاً للحياة العائلية في الخارج؟ كيف تواجه السجينات واقع أن ثلثهن يعاني من اضطرابات نفسانية؟

ويبين الكتاب أن معظم السجينات اللاتي تحدثن إلى المؤلفين هن ضحايا استغلال جسدي أو نفساني منهجي، وهذا الوضع هو الذي دفع بهن دفعًا نحو هامش المجتمع ونحو مستنقع الجريمة، وبالتالي فإن السؤال الذي لا بُدّ من طرحه، كما يؤكد المؤلفان، هو: إلى أي مدى يشكل السجن أداة قمع أخرى تُمارس ضد السجينات من طرف المجتمع الاستغلالي الظالم؟

مؤلفا الكتاب هما الدكتور غيلا حين وهي محاضرة كبيرة في كلية عسقلان وجامعة بار إيلان ومتخصصة في موضوعي النساء والجريمة، والدكتور تومر عينات أستاذ في قسم علم الإجرام في جامعة بار إيلان والكلية الأكاديمية كنيرت، وقد سبق أن نشر كتبًا في علم الإجرام.

الخطاب الإسرائيلي ذو نزعة عدوانية آخذة في التفاقم

اسم الكتاب: الخطاب الإسرائيلي– العدوانية في مقابل العقلانية
المؤلف: يهوشع غيتي
الناشر: بردیس، ٢٠١٠
عدد الصفحات: ١٣٨ صفحة

يتطرّق هذا الكتاب إلى جوهر الخطاب الإسرائيلي والصراع أو التناقض القائم فيه بين النزعة العدوانية من جهة وبين النزعة العقلانية من جهة أخرى مضادة.

ويعتقد مؤلفه أن الخطاب التلقائي العدواني أو العنيف آخذ في التفاقم أكثر فأكثر في إسرائيل، وأن البديل المتمثل في الخطاب العقلاني آخذ في التراجع عامًا بعد آخر. وهو يطرح سؤالاً مهمًا فحواه: هل يمكن بواسطة الخطاب العدواني إدارة مجتمع ديمقراطي يفترض به أن يشجع الجدل بين أفراده كافة؟.

ويؤكد المؤلف أيضًا أن العنف السائد في الشارع الإسرائيلي قد تغلغل كثيرًا في الخطاب العام والفردي، وكانت نتيجة ذلك هي إيجاد خطاب شائع يفتقر إلى ذرائع مقنعة أو إلى تبصرات عميقة، وهذا التغلغل على نتيجته تلك يعتبر خطرًا للغاية، وذلك

لأنه ينطوي على احتمال التضحية بقيم ديمقراطية بالغة الأهمية والحيوية.

ويرى المؤلف أن الأبحاث الإسرائيلية وكذلك برامج التربية للديمقراطية أهملت كثيرًا الاهتمام بأنماط الخطاب العقلاني التي يمكن أن تشكل بديلاً لأنماط الخطاب العدواني، ولذا فإن الهدف الرئيس للكتاب يتمثل في إعادة الجدل بشان هذا الخطاب إلى صدارة الاهتمام، وهو يؤكد أن إحدى أهم ميزات الخطاب العقلاني كامنة في مقولة أنه في أي جدل لا يوجد منتصرون أو مهزومون، وإنما هناك أولاً وقبل أي شيء سجالات يحترم أصحابها الخلافات في الآراء فيما بينهم. ويتوقف الخطاب بشكل خاص عند كيفية انعكاس الخطاب العدواني والعنيف في سياق الجدل الدائر بين العلمانيين والمتدينين فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالدين، وذلك من خلال تحليل الخطاب في صحف التيار الديني القومي والتيار الحريدي، أي تيار اليهود المتشددين دينيًا.

صدور أربعة كتب جديدة عن «دراسات– المركز العربي للحقوق والسياسات»

١) «د. سامي خليل مرعي: الإنسان، الرؤيا، المشروع والإرث الثقافي»

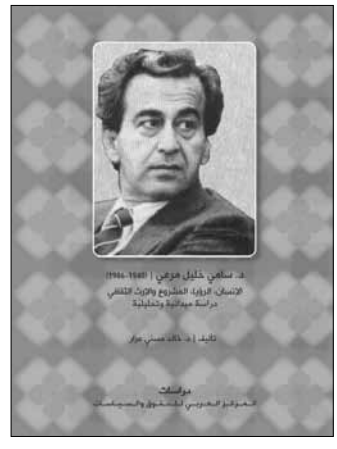

صدر مؤخراً عن «دراسات– المركز العربي للحقوق والسياسات» كتاب جديد للدكتور خالد عرار بعنوان «د. سامي خليل مرعي: الإنسان، الرؤيا، المشروع والإرث الثقافي»، ويضم الدراسة التي استغرقت ٣ أعوام وشملت مقابلات لشخصيات مفصلية في حياته، أهم دراساته ومنشوراته. وجلّ ما تُعنى به الدراسة هو الفكر التربوي للمفكر التربوي سامي مرعي، وتتعرج على ظروف نشأته وفكره وأهم ما قاد إليه في ثلاث ساحات أساس: ساحة البحث في قضايا التربية والمجتمع العربي، والساحة الجماهيرية، ونضاله المتواصل لإقامة جامعة عربية.

وأشار الدكتور يوسف جبارين، رئيس «مركز دراسات»، إلى أهمية الدراسة والحاجة إليها في متن الكتاب: «برز الدكتور سامي مرعي في مرحلة كان فيها الباحثون العرب في البلاد يُعدّون، لربما، على أصابع اليد الواحدة. وكانت له إسهامات مؤسِّسة حول المجتمع العربي، وخاصة في التربية والسياسات، ما زالت بمثابة مراجع تُعتمد إلى يومنا هذا. وتجاوزت إسهاماته البعد المحلي إذ أنتج أيضًا دراسات مهمة في التربية المقارنة. لم يكن مرعي باحثًا في التربية فحسب، بل أيضًا شخصية تربوية وفكرية رائدة. لم يكن همّه بحث وفهم الظواهر التربوية فقط، وإنما تخطاها ليحوّلها إلى آليات عمل. ومما لا شك فيه أن التحديات التي حاول مواجهتها ما زالت ترافقنا إلى يومنا هذا، وإن تغيّرت شكلاً. ومن هنا أهمية هذا الكتاب، لأنه يوثق ذكرى باحث عربي فلسطيني له إسهاماته ودوره في تطوير العملية التربوية والبناء المجتمعي السليم، ولأنه حاول وضع لبنات أولى لسياسات تربوية. ».

ويركز الكتاب بحسب المؤلف على أربعة محاور أساسية: «التعرف على سامي الإنسان، والولوج في فكره التربوي الذي تمثل في نظرية الصراع والتحدي، والتربية للفكر التعددي الناقد والرافض للقهر والسيطرة أو التهميش، كما نحاول التعرف على دوره في التأسيس لمعهد بحث وتنمية جهاز التربية والتعليم العربي في جامعة حيفا، وعلى ريادته بإلحاح لفكرة التأسيس لجامعة عربية تقود إلى فكر ورواية وطنية تعبر عن خاصية الأقلية الفلسطينية، كما نتناول بالدراسة والتحليل كتابه» جهاز التعليم العربي في إسرائيل « المنشور في الولايات المتحدة، والذي كان بمثابة باكورة وحجة أساس لمن تلاه في بحث المجتمع والتعليم العربي لدى الأقلية الفلسطينية».

٢) «تعليم تحت الانتظار – السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي»

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول)، أصدر "دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات»

بالتعاون مع «العيادة القانونية لحقوق الأقلية العربية في جامعة حيفا» تقريرًا شاملاً حول أوضاع جهاز التعليم العربي في إسرائيل ومكانته، يقدم تحليلاً ونقدًا للخطوط العريضة للسياسة التربوية القائمة تجاه التعليم العربي، ويتمحور في التقارير والتوصيات المركزية التي صدرت في السنوات الأخيرة لتحسين أوضاعه. وجاء التقرير تحت عنوان «تعليم تحت الانتظار – السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي» وذلك في أكثر من ١٠٠ صفحة، وهو من تأليف د. يوسف جبارين ود. أيمن اغبارية، من مركز «دراسات» وجامعة حيفا.

ويؤكد التقرير أنّ «التعليم العربي لا يعاني فقط من عدم الاعتراف بخاصيته القومية والثقافية، وانعدام المساواة في الموارد والنتائج، وانعدام الشراكة في مواقع صنع القرار، بل أيضًا من ممارسات منهجية ومتواصلة من الإهمال والاستهتار».

ويشتمل التقرير على أربعة فصول تعرض الخطوات الحكومية والمبادرات الأهلية في السنتين الأخيرتين، والتي تبيّن أنّ السياسات التربوية تجاه التعليم العربي هي سياسات جزئية قصيرة المدى، لا تلائم الاحتياجات الاجتماعية الداخلية للمجتمع العربي الفلسطيني في البلاد. وهي، كما يؤكد التقرير، سياسات تفتقر إلى رؤية شمولية للتربية والتعليم لدى أقلية قومية تريد أن تكون شريكة في الإدارة وفي وضع المضامين لأبنائها وبناتها. ويعتبر التقرير أنّ هذه السياسات متلعثمة، قوامها إدارة الفجوات، وبالتالي فليس في مقدورها سدّ الفجوات البنيوية والمادية بين التعليم العربي والتعليم العبري في المدى المنظور.

ويتضمّن الفصل الأول عرضًا لتوصيات اللجان المهنية المشتركة لوزارة التربية والتعليم ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي؛ ويعرض الفصل الثاني وثيقة أعدّتها للوزارة لجنة خاصة برئاسة اثنين من كبار الاختصاصيين التربويين (حائز «جائزة إسرائيل» في التربية البروفسور غابي سلومون، ورئيس أكاديمية القاسمي د. محمد عيساوي) حول برنامج «التربية للعيش المشترك» والتي جمّدها الوزير غدعون ساعر؛ ويتمحور الفصل الثالث في دوافع وأهداف المبادرة إلى تأسيس المجلس التربوي العربي المنبثق عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي كحاجة تربوية وحق جماعي؛ أما الفصل الرابع فيروي قضية إقصاء الجماهير العربية عن مناطق الأفضلية القومية في مجال التعليم منذ أواخر التسعينيات، والسبل التي تملّصت فيها الحكومة من تطبيق قرارات محكمة العدل العليا في هذا الصدد، لا سيما قرار العام ٢٠٠٦.

ويضمّ التقرير، الذي وضعه مركز «دراسات» والعيادة القانونية على طاولة متخذي القرار في الحكومة والكنيست، عددًا من المطالب المبدئية الضرورية لتحسين أوضاع التعليم العربي المتردية، من بينها:

- الشفافية في الميزانيات – على الحكومة أن تنشر سنويًا المبالغ الدقيقة المرصودة للتعليم العربي والتعليم العبري، وذلك لتمكين الجمهور والمجتمع المدني من رؤية الأمور على حقيقتها؛
- سياسة المحكمة العليا – على المحكمة العليا تغيير سياساتها باتجاه اتخاذ قرارات فورية ومؤثرة تفضي إلى المساواة الفعلية، وذلك من خلال استغلال الآليات القضائية التي في حوزتها، كفرض الأوامر المؤقتة التي تجمّد أو تحدّ من تخصيص الميزانيات التمييزية، أو إجبار الدولة على رصد مبالغ مفصّلة وفق جداول زمنية دقيقة؛
- تطبيق التقارير السابقة – على وزارة التربية والتعليم تطبيق توصيات اللجان المشتركة وكذلك توصيات لجنة سلومون– عيساوي. هذا مع الإشارة إلى أنّ عدم تطبيق التوصيات التفصيلية في ما يخصّ النقص في الصفوف يجب أن يؤدّي إلى تقديم التماس ضد وزارة التربية والتعليم لمحكمة العدل العليا؛
- الاعتراف بالإدارة الذاتية – على حكومة إسرائيل الاعتراف بحق الجماهير العربية في إسرائيل في إدارة شؤونها التربوية والثقافية بنفسها، والشروع بحوار مع ممثلي هذه الجماهير حول سُبل تطبيق فكرة إقامة سكرتارية تربوية مستقلة، على غرار التعليم الرسمي الديني اليهودي؛
- القيم التربوية – على وزارة التربية والتعليم تغيير سياساتها في مجال التربية القيمية، والتي تتجاهل حقيقة وجود أقلية قومية عربية فلسطينية في إسرائيل وحاجتها إلى أهداف وغايات قيمية خصوصية. كما يتوجب على الوزارة أن تتبنّى في

هـذا الصـدد سـياسـة تتيح تطوير مضامين تعليمية وقيم تربوية تُشتق من عالم الطلاب والمربين العرب ومن ثقافتهم وهُويتهم القومية.

هـذا، ويشـدّد التقرير على أنّ «أجـزاء واسعة من صـورة الأوضـاع القائمة في جهاز التعليم العربي معروفة وواضحة لمتخذي القـرارات وواضـعي السياسات في وزارة التربية والتعليم وفي الحكومة. وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياجات المفصّلة والميزانيات المطلوبة لسدّها. والمطلوب الآن هو أمر واحد، ألا وهو التنفيذ الفوري».

٣) "اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات"

صـدر مؤخـرًا عن «دراسـات – المركز العربي للحقوق والسياسات»، بالتعاون مـع أ. دار الـهدى م. ض.، ودار الفكر – الأردن، كتاب «اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات» للبروفسور محمد أمارة، المختصّ في علم اللغة– الاجتماعي والسـياسـات اللـغوية، وجـاء فـي ٣٠٤ صفحات من القطع الكبير، مـع ملخص باللغة الانكليزية.

تلقي هـذه الدراسـة الضـوء على واقـع اللغة والعربية وتحدياتها في إسرائيل في ظل الصراع العربي– الإسرائيلي وفحص وضعية اللغة العربية منذ النكبة، وبعد قيام إسرائيل لسبر علاقتها بالوجود العربي– الفلسطيني في البـلاد، من ناحية الهوية الفردية والهوية الجماعية.

استند هذا الكتاب على ثمرة عمل استمر سـنوات طـوال فـي بحث اللـغة العربية، والمخزون اللغوي، وسياسة التربية اللغوية للـمواطـنين الفلسطينيين فـي إسـرائيـل وربطـها بالسـياقات المحلـية، القطرية، العربية والعالمية من عدة جوانب، أهمها اللغوية، الاجتماعية الثقافية، والسياسية. وقد أتت الأبحاث السابقة في هذا المجال لتشكل فـي الكتاب لبنات لفهم وتحليل خـصـوصـيـة اللـغـة الـعـربـيـة، سـياقـاتـها وتحدياتها بمفهوم شمولي في ظل الواقع الإسـرائيـلي المـركب، وارتباطـها الوثيق بالفضاء العربي الإقليمي، والعولمة.

كما يطرح الكتاب العديد من الموضوعات الجـديـدة المطـروحـة مثل المشـهد اللغوي الفلسطيني، المجامع اللغوية التي أسست مؤخرًا، دور الأحزاب، الحركات والمجتمع المـدنـي فـي تعزيز العـربـيـة، ودورهـا في التصوّرات المستقبلية، وبناء إطار نظري أولي لمواجهة التحديات.

هذا الكتاب هو بالأساس دراسة لغوية– اجتماعية، حيث يقدّم ولأول مرة تحليلاً شموليًا لمكانة اللغة العربية، خاصة بما يرتبط بالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. ويأمل مركز دراسـات أن يفتح الكتاب اتجاهات جديدة وخلاقة من الفكر والحلول، وأن يشكل مساهمة جدية لإعادة اللغة العربية إلى مكانتها وتعزيز هوية أبنائها، في ظل تحديات الصراع والتحديات الثقافية في زمن العولمة.

وجاء في مقدمة الكتاب التي كتبها د. يوسف جبارين، مدير «مركز دراسات»: «ما يميّز هذا المؤلف هو تناوله للغة العربية في إسرائيل من باب علم اللغة الاجتماعي، وهـو فـرع علمي حديث العهد نسبيًا في البحث الأكاديمي في بلادنا وفي العالم عمومًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يتميز بسعيه إلى إلقاء الضوء بمنهجية وشمولية على واقعنا اللغوي، وصولاً إلى سياسات لغوية تحفظ وتعزّز وتطوّر اللغة العربية في ظل التحديات الداخلية، لكن أيضًا في ظل الإسقاطات الثقافية للعولمة التي لم نعد بمنأى عنها».

٤) العدد الثالث من "كتاب دراسات": ظاهرة العنف وقضايا التعليم العالي

صدر العدد الثالث من "كتاب دراسات"، كتاب الأبحاث السنوي الذي يصدره «مركز دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات»، وجاء في ١٣٦ صفحة من القطع الكبير. ويحتوي العدد على ١٤ دراسة ومقالة وورقة بحثية في مجالات عديدة، حقوقية وتربوية واجتماعية وبيئية.

يُفـتـتـح الـعـدد بمـقـدمـة بـقـلـم المـديـر العـام للـمركز، الأخـصـائي الحـقـوقي د. يوسف جبارين، يشير فيها إلى «تزايد المـخـاطـر والـتـحـديـات أمـام الجـمـاهـير العربية الفلسطينية في البلاد، الخارجية منها، كالتشريعات العنصرية المقترحة ومخططات الاقتلاع، وتصعيد سياسات وممارسات التهميش والتضييق الرسمية والـشـعـبـيـة فـي شـتـى مـنـاحـي الحـيـاة، والداخلية أيضًا، لا سيما استشراء العنف وتفشـي الجـريـمـة، لـدرجـة بـاتـت تـهـدّد

نسيجنا الاجتماعي وعافيتنا الجماعية».

ويلفت إلى الدور المركزي الذي يلعبه البحث العلمي في إحقاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العديد من المجتمعات العالمية، «وخصوصًا أبحاث العلوم الاجتماعية، التي تشكّل حجر زاوية لكل مشروع علمي وثقافي، وأساسًا معرفيًا في بناء قاعدة دراسية وبحثية موضوعية، بحيث يتجاوز دورها استقراء وتحليل الواقع فحسب إلى وضع المشاريع والخطط والتصوّرات من أجل تغييره».

حوار العدد مع الباحث البروفسور محمد حاج يحيى، المحاضر في مدرسة الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية في القدس، حول الواقع القاتم والمركّب لموضوع العنف في المجتمع العربي وتشخيص أسبابه بين الموضوعي والذاتي.

ويشتمل ملف العدد، بعنوان «الأكاديميا والتعليم العالي لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل»، على عشر أوراق تعالج مواضيع مختلفة ومميزة تتعلق بالتعليم العالي؛ فيكتب الاختصاصي النفسي خليل سبيت عن العلاقة بين استراتيجيات المثاقفة وتأقلم الطلاب العرب في الجامعة؛ ويعرض د. أيمن اغبارية ود. ميري توتري النتائج الأولية لبحثهما المشترك حول التأقلم الأكاديمي والاجتماعي للطلاب العرب في الكليات الأكاديمية العبرية لتأهيل المعلمين؛ وتطرح السيدة منال شلبي حالة الطلاب العرب في الولايات المتحدة الأميركية للتساؤل عمّا إذا كان التوجّه لدراسة الألقاب المتقدّمة خيارًا مدروسًا أم قسريًا؛ ويناقش الباحث يونس أبو الهيجاء موضوع إقامة أول جامعة عربية في البلاد بمختلف أبعاده وسياقاته الأكاديمية والسياسية والاجتماعية؛ وينقب الباحث مهند مصطفى في الإنتاج الأكاديمي العربي في الجامعات الإسرائيلية على محوري السلطة والمعرفة، آخذًا أبحاث العلوم الاجتماعية الناجزة في جامعة حيفا كحالة دراسية.

ويناقش الباحث مروان أبو غزالة السياسة اللغوية والمشهد اللغوي في المعاهد العليا وتأثيرها على الطلاب العرب؛ وتكتب د. عنات مطار مقالاً نقديًا حول الحرية الأكاديمية في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧؛ وتأخذ تفاحة سابا ود. تمار هاجر ونافا شاي مساق الحوار العربي اليهودي في كلية تال حاي كحالة دراسية لخطاب التعددية الثقافية في الأكاديميا؛ وتستعرض الباحثة رنا زهر التقييدات على الباحثين العرب واليهود التقدميين في الأكاديميا الإسرائيلية؛ ويُختتم الملف بورقة «مركز دراسات» حول سياسة تحديد جيل القبول للجامعات في البلاد، وببليوغرافيا تعرض أبرز الإصدارات والمقالات الأكاديمية حول التعليم العالي العربي في إسرائيل في العقدين الأخيرين.